منبر المرأة الليبية من أجل السلام
Libyan Women's Platform For Peace

سلسلة: رؤية للسلام المستدام

قراءة في الاتفاق السياسي الليبي بعد صدور المسودة الرابعة

الزهـراء لنقـي

منبر المرأة الليبية
من أجل السلام

منبر المرأة الليبية من أجل السلام

Libyan Women's Platform For Peace

ⵎⵓⵏⵜⴰⴷ ⵏ ⵜⵍⵉⴱⵉⵢⵜ ⵜⵎⵣⵔⵓⵜⵜ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵉⵜ

❖ ❖ ❖

منبر المرأة الليبية من أجل السلام،

حركة من منظمات وقيادات نسائية تهدف

إلى

تحقيق الحرية والمساواة والعدالة

الاجتماعية

للمرأة الليبية وتعزيز حقوق المواطنة.

تأسس في السابع من أكتوبر 2011م.

www.lwpp.org

المحتويات

قراءة في الاتفاق السياسي الليبي بعد صدور المسودة الرابعة 4
السياق والظروف المحيطة 6
الحوار ومساراته والمسودات السابقة 6
أطراف الحوار الليبي (شكل) 7
مسارات الحوار (شكل) 7
محطات الحوار السياسي الليبي (جدول) 8
منطلقات الاتفاق السياسي (شكل) 13
الاتفاق السياسي (شكل) 14
أركان الاتفاق السياسي (شكل) 14
تاريخ محطات المسودات الثلاث للاتفاق السياسي 15
التعديلات الأخيرة على المسودة الرابعة (جدول) 16
الأجسام المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي (جدول) 18
هيكل نظام الحكم 20
حكومة الوفاق الوطني (شكل) 21
هيكل الجسم التشريعي مجلس النواب وعلاقته
بمجلس الدولة والحوار السياسي (شكل) 22
صلاحيات ومهام المؤسسات الحاكمة 23
مواقف الأطراف الليبية من مسودة الاتفاق السياسي الليبي
ومن الحوار الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة بشكل عام 26
مواقف الأطراف من مسودة الاتفاق السياسي (شكل) 27
إشكاليات المسودة 31

قراءة في الاتفاق السياسي الليبي بعد صدور المسودة الرابعة

انصبت مفاوضات الصخيرات التي تُعد الجولة الأخيرة ضمن المفاوضات الجارية بين القوى السياسية الليبية برعاية المبعوث الأممي السيد برناندينو ليون على إصدار مسودة رابعة للاتفاق السياسي، الذي سيُعد في حالة إبرامه أساسا للخروج من الأزمة الحالية. وقد كانت هناك محاولات تتوخى التوقيع على تلك المسودة الرابعة كصغية نهائية للاتفاق السياسي في برلين في 10 يونيو 2015 ضمن سياق الاجتماع المنعقد هناك بين أطراف الحوار السياسي وممثلي الدول السبع الكبرى والدول الأعضاء بمجلس الأمن. وضم أطراف الحوار السياسي أعضاء عن مجلس النواب المنعقد في طبرق، وأعضاء مجلس النواب المقاطعين، ومجموعة من أعضاء المؤتمر الوطني، بالإضافة إلى مجموعة من المستقلين.

وقد كان من المأمول أن يتمخض عن ذلك كله توقيع المسودة النهائية تتويجا لمفاوضات الحوار السياسي كتعبير عن تسوية ما للأزمة تدخل حيز التنفيذ مع بداية شهر رمضان الكريم. لذلك كله كان طبيعيا أن تحوز المسودة الرابعة للاتفاق السياسي اهتماما نوعيا من قبل مختلف الدوائر المعنية بالنزاع الليبي.

وقد أثارت المسودة من النقاش ما أثارت واحتدم الجدل حولها واحتد الخلاف بإزاء تقييمها. ولقد كاد الجدل الحاد أن ينسف الحوار بأكمله نسفا، لكن الأقدار تداركت الشعب الليبي برحمة فاكتفى المتنازعون بإرجاء التوقيع لأجل غير مسمى. مما شد انتباه كثير من المراقبين بإزاء ذلك الجدل تنوع ردود الفعل بشأن المسودة الرابعة. فقد رأى فريق "وثيقة دستورية جديرة بأن تُدرس في كليات العلوم السياسية" لأن الاتفاق الذي انطوت عليه دفتاها اتفاق شامل وجامع ومنصف لكل الأطراف. بالمقابل فقد رأى فريق ثانٍ أنها انقلابٌ على الشرعية والعملية الديمقراطية وعلى المسودة الثالثة وعلى مسار الحوار برمته. ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ رأى فريق

ثالث أن العملية قد شابها الغش والتدليس وهو ما يجعل المسودة الرابعة باطلة وخليقة بالرفض. كل ذلك يجعل المسودة الرابعة جديرة بالدراسة المتأنية والتحليل. وهذا ما تؤمل الورقة الماثلة القيام به، فهي تتوخى تقديم قراءةٍ لتلك المسودة منضبطة بمنهج علمي، قراءةٍ تستند إلى بسط الحقائق الموضوعية كما هي أولا، ثم تسعى لتفكيكها وتحليلها بأدوات منطقية، ثم تخلص من ذلك كله إلى تقييم واقعي.

أثارت المسودة من النقاش ما أثارت واحتدم الجدل حولها واحتد الخلاف بإزاء تقييمها. ولقد كاد الجدل الحاد أن ينسف الحوار بأكمله نسفا ... كل ذلك يجعل المسودة الرابعة جديرة بدراسة متأنية منضبطة بمنهج علمي.

كما هو حال أي وثيقة أو اتفاقية، فمن الدقة أن تُقرأ المسودةُ في ضوء عدد من المحددات. أما المحدد الأول فهو السياق الزمني والمكاني لها أي بالنظر فيها نظرة تستضئ بالمناخ المحيط والحدود التي يفرضها والبدائل التي يتيحها. أما المحدد الثاني فهو علاقتها بمسار الحوار خلال المرحلة السابقة والمسودات السابقة عليها. أما المحدد الثالث فهو الأهداف والغايات والمنطلقات التي تضمنتها. أما المحدد الثالث فهو مضمون المسودة نفسه ومدى تماسكه. أما المحدد الرابع فهو كفاءتها الاستيعابية، أي قدرتها على استيعاب الأطراف المتنازعة.

السياق والظروف المحيطة

لقد خرجت المسودة الرابعة في لحظة تاريخية تتسم بزيادة المؤشرات التي تنذر بخطر انتشار أعراض الدولة الفاشلة في الجسد الليبي الجمعي. من هذه الأعراض تراجع قدرة الأجهزة الرسمية على إدارة البلد تراجعا جذريا. ومنها أيضا تراجع القدرة على إصدار قرارات جمعية ملزمة، وتراجع القدرة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. ومنها تفاقم الوضع الانساني الكارثي واستمرار للمعاناة الانسانية نتيجة للنزوح بسبب النزاع المسلح دون أي آثر ملموس للحكومة في رفع هذه المعاناة. ومنها تنامي وتمدد التنظميات الارهابية المحلية و التنظيمات عابرة القارات. ومنها انتشار الفساد انتشارا شديدا. منها كذلك تدهور الاقتصاد وانقسام مؤسساته الوطنية. ومنها شيوع الجريمة والهجرة غير الشرعية وعدم القدرة على مواجهتها. ومنها أخيرا تقلص القدرة على التعامل كدولة في الساحة الدولية في الوقت الذي تُلوح بعض الجهات الاقليمية والدولية باتخاذ إجراءات أحادية بعيدا عن الأمم المتحدة للتدخل العسكري لحماية الحدود والشواطىء تحت ذريعة مواجهة الهجرة غير الشرعية أو الإرهاب دون التنسيق مع الطرف الليبي بحجة عدم وجود جهة رسمية واحدة تنسق معها ذات سلطة نافذة على جميع بقاع الأراضي الليبية.

في هذا السياق، وضمن هذه المخاطر والتحديات، صدرت المسودة الرابعة في محاولة للخروج من الأزمة والمرحلة الحرجة بالاعلان عن "حكومة وفاق وطني" قادرة على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية. جاءت المسودة الأخيرة معلنة عن نتائج عملية تفاوضية مضنية بين الأطراف والقوى السياسية في محاولة للخروج باتفاق سياسي متوازن وجامع وشامل لجميع الأطراف من جهة وذلك وفقا لاحترام المسار الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة واستنادا لمبادىء الفصل بين السلطات واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون من جهة أخرى. بيد أن ذلك كله ظل محل نظر ومناقشة. فهل حققت المسودة الرابعة هذه المعادلة الصعبة من الحفاظ على التوزان والشمول من جهة وعلى احترام المسار الديمقراطي وفصل السلطات واحترام حقوق الانسان من جهة أخرى؟ ترى: هل ستسهم المسودة الرابعة ومخرجات الحوار في تحقيق الاستقرار والسلم المستدام أم لا؟

قبل الخوض في الاتفاق السياسي، الذي هو محصلة عملية الحوار، يجدر بنا أن نستعرض مسارات ومحطات الحوار والأطراف التي شاركت فيه ومحصلة المحطات من بيانات ومسودات أربع.

الحوار ومساراته والمسودات السابقة

الجدير بالذكر أن الحوار السياسي في جولاته الأولى التي بدأت في غدامس سبتمبر2014 انعقد بين ممثلين عن مجلس النواب المنعقد في طبرق وأعضاء مجلس النواب المقاطعين بمشاركة بعض المستقلين فحسب، لكن منذ شهر فبراير2015 انضم إلى الحوار السياسي أعضاء ممثلين عن المؤتمر الوطني.

وكان من المفترض أن يكون هناك مساران آخران، أحدهما لأعيان وشيوخ القبائل، والآخر للتشكيلات المسلحة. لكن كلا المسارين تعثر لأسباب يضيق المقام عن ذكرها. وقد كان من المفترض أن تستضيف مصر مسار القبائل، لكن بعثة الأمم المتحدة رفعت يدها عن اللقاء الذي عقد في القاهرة للقبائل ولذلك فإن البعض رأى ألا يحسب اللقاء على مسارات ومحطات الحوار السياسي.

والجدير بالإشارة كذلك أنه لم تشارك من النساء في مجمل مسارات الحوار بخلاف مسار النساء سوى امرأتين في المسار العام، وثلاث نسوةٍ في مسار القادة والنشطاء السياسيين بالجزائر، وامرأتين في مسار البلديات والمجالس المحلية.

أطراف الحوار الليبي

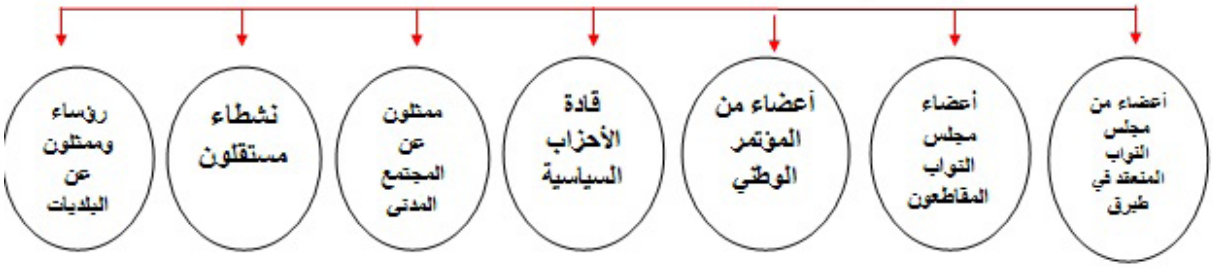

مسارات الحوار

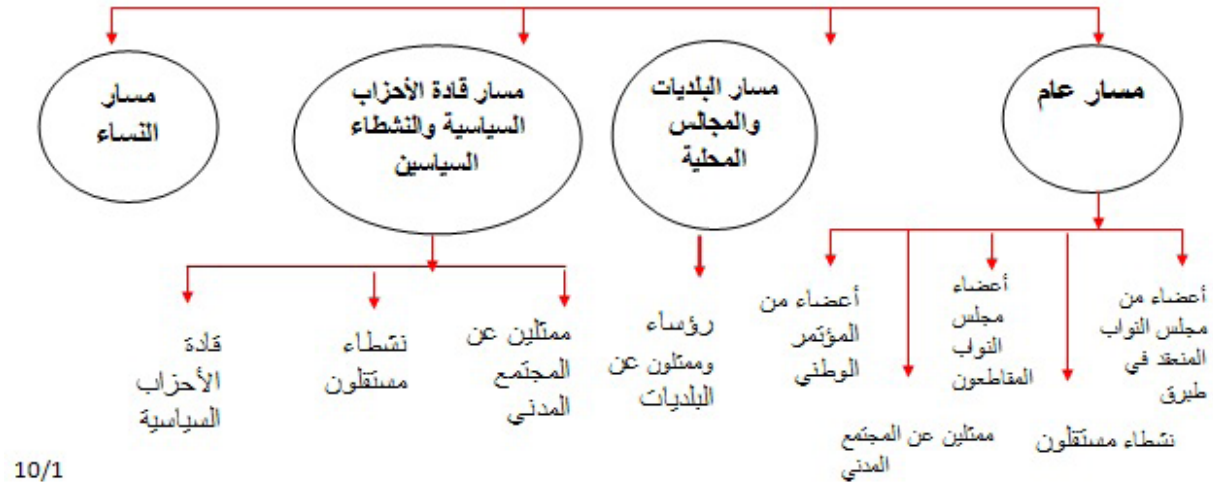

محطات الحوار السياسي الليبي

المحطة	الأطراف	المحصلة
غدامس 29 سبتمبر 2014	النواب المقاطعون وأعضاء عن مجلس النواب المنعقد في طبرق.	• المطالبة بوقف اطلاق النار.
جينف 16-14 يناير 2015	النواب المقاطون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلين عن المجتمع المدني ومستقلون.	• حكومة وحدة وطنية وترتيبات أمنية لإنهاء النزاع • انسحاب الكتائب المسلحة من المدن • بناء الثقة بين المدن
جينف 27-26 يناير 2015	النواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلين عن المجتمع المدني ومستقلون.	• المطالبة بوقف إطلاق النار والاسراع في الحوار.
جينف 29-28 يناير 2015	عمداء البلديات وممثلين عن المجالس المحلية.	• الاتفاق على حق العودة تاورغاء مع تحسين ظروف المعيشة والسماح بزيارة السجناء بمصراته.
غدامس 11 فبراير 2015	أعضاء عن المؤتمر الوطني والنواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلون عن المجتمع المدني ومستقلون (اجتماعات ثنائية).	• المطالبة بوقف إطلاق النار ووقف النزاع.
الجزائر 11 مارس 2015	قادة الأحزاب ونشطاء سياسيين مستقلون.	• الالتزام بالحفاظ على وحدة البلاد ومؤسساته وبالعملية السياسية والحل السياسي ومواجهة الإرهاب.
الصخيرات 7-5 مارس	أعضاء عن المؤتمر الوطني والنواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلون عن المجتمع المدني ومستقلون (اجتماعات ثنائية).	
الصخيرات 26-20 مارس 2015	أعضاء عن المؤتمر الوطني والنواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلون عن المجتمع المدني ومستقلون (اجتماعات ثنائية).	• لا يوجد حل عسكري في ليبيا • يجب الاتفاق على حكومة وحدة وطنية وترتيبات أمنية كبداية.

محطات الحوار السياسي الليبي

المحطة	الأطراف	المحصلة
بروكسل 24-23 مارس 2015	عمداء البلديات وممثلين عن المجالس المحلية.	• دعم الحوار السياسي الليبي الجاري حالياً في المغرب، والحاجة الملحة لتشكيل حكومة توافق وطني؛ • الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وإنهاء الضربات الجوية والهجمات الأخرى على المرافق المدنية؛ • إدانة ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله؛ • الدعوة إلى انسحاب المجموعات المسلحة من جميع المدن الليبية؛ • الدعوة إلى إعادة الفتح الكامل للمطارات المدنية والمجال الجوي في ليبيا؛ • إدانة التحريض على الكراهية والعنف في وسائل الإعلام؛ • الدعوة إلى الاحترام الكامل لحقوق المعتقلين، وتوضيح مصير المفقودين؛ • الدعوة إلى عودة اللاجئين في الخارج، والالتزام بعودة جميع النازحين داخلياً في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2015؛ • إنشاء آلية للتنسيق وتبادل المعلومات من أجل تحسين استجابة الأمم المتحدة الإنسانية؛ • الدعوة إلى تسهيل الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية؛ • تعزيز مشاركة المرأة في الحوار السياسي.
مؤتمر صحفي للمبعوث الأممي برنادينو ليون 24 مارس 2015		• بداية الحديث عن اتفاق للانتقال السلمي • المطالبة بحكومة وحدة وطنية، يرأسها رئيس مجلس رئاسي متكون من ثلاثة رؤوس: رئيس الحكومة ونائبيه، على أن يتم اختيارهم من قبل المستقلين تماما عن الأحزاب والجماعات • مجلس النواب هو الجسم التشريعي • مجلس دولة مستمد من نماذج دولة مقارنة وهو ركن في نظم الحكم • هيئة صياغة الدستور • آلية لتنسيق التعاون بين هذه المؤسسات • مجلس الأمن القومي • مجلس أعلى للمحليات http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?ctl=Det) (ails&tabid=3543&mid=6187&ItemID=2013641

محطات الحوار السياسي الليبي

المحطة	الأطراف	المحصلة
نشر أول لمسودة الاتفاق السياسي (المسودة الثانية) 25 مارس 2015		• مجلس الأمن القومي • حكومة وحدة وطنية، يرأسها رئيس مجلس رئاسي متكون من ثلاثة رؤوس: رئيس الحكومة ونائبيه، على أن يتم اختيارهم من قبل المستقلين تماما عن الأحزاب والجماعات. • مجلس النواب هو الجسم التشريعي • مجلس دولة مستمد من نماذج دولة مقارنة وهو ركن في نظم الحكم • هيئة صياغة الدستور • آلية لتنسيق التعاون بين هذه المؤسسات • مجلس الأمن القومي • مجلس أعلى للمحليات.
الجزائر 13 أبريل 2015	قادة الأحزاب السياسية ونشطاء سياسيون مستقلون	• دعم الواسع للإطار العام المحدد في "مسودة اتفاقية الانتقال السياسي في ليبيا" • طرح المشاركون عدداً من الأفكار لتعزيز مسودة الاتفاقية. • أكدوا على أهمية التوصل إلى اتفاق شامل لجميع مظاهر الأزمة في ليبيا السياسية والأمنية منها. • ضرورة الإسراع بالاتفاق على تشكيل حكومة التوافق الوطني ببرنامج عمل متفق عليه وترتيبات أمنية مؤقتة تتضمن ترتيبات وقف إطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية وترتيبات لمراقبة نزع وجمع الأسلحة والذخيرة، مع آليات مراقبة وتحقق واضحة وحل كافة الجماعات المسلحة وفقاً لخطة وطنية لنزع السلاح والتسريح ودمجهم في المؤسسات المدنية والأمنية. • المسؤولية الأساسية للدولة في تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في مسودة الاتفاق السياسي، وضرورة وجود ضمانات واضحة لتنفيذ الاتفاق.

محطات الحوار السياسي الليبي

المحطة	الأطراف	المحصلة
الصخيرات 15 أبريل 2015	أعضاء عن المؤتمر الوطني والنواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلون عن المجتمع المدني ومستقلون. (اجتماعات ثنائية)	• الإعلان عن الاتفاق على 80%.
تونس 22-21 أبريل 2015	ممثلات عن المجموعات النسائية في ليبيا وناشطات ليبيات في مجال المرأة، من خلفيات متنوعة تمثل عدة مدن	• هيئة صياغة الدستور • لا رجوع عن المسار الديمقراطي. • نعم للحوار ولا للإرهاب والعنف. • نعم لحكومة توافق وطني. • نعم للسلام والتنمية ولا للفساد. • نعم لإعلام هادف وليس اعلام ينشر الفتنة والتحريض والكراهية. • نعم للمرأة في كل مسارات التوافق الوطني والحكومة وضمان مشاركتها فى مواقع اتخاذ القرار. • ضمان مشاركة المراة فى عملية السلام ومراحلها المختلفة. • تفعيل مبدا المواطنة واحترام حقوق الانسان. • احترام مبادئ ثورة 17 فبراير. • المصالحة الوطنية ودعم مفهوم العدالة الانتقالية. • وحدة النسيج الاجتماعي وضمان التوافق مع المكونات الثقافية. • الاتفاقيات الدولية والقرار الأممي 1325.
بروكسل 24-23 أبريل 2015	عمداء البلديات وممثلين عن المجالس المحلية	
نشر المسودة الثالثة 26 أبريل 2015		• اختلافات جوهرية بين المسودة الثانية والثالثة • لاقت المسودة استحسان مجلس النواب بشكل عام مع إبداء بعض الملاحظات والبناء.
الجزائر 3 يونيو 2015	قادة الأحزاب السياسية والنشطاء السياسيون	• إضافة التعديلات الأخيرة.

محطات الحوار السياسي الليبي

المحطة	الأطراف	المحصلة
الصخيرات 9 يونيو 2015	أعضاء عن المؤتمر الوطني والنواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلون عن المجتمع المدني ومستقلون، (اجتماع عام للجميع مع ليون)	• المسودة الرابعة
برلين 10 يونيو 2015	أعضاء عن المؤتمر الوطني والنواب المقاطعون وأعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق وممثلون عن المجتمع المدني ومستقلون، إضافة بعض الممثلين عن البلديات والمجالس المحلية. (اجتماع عام للجميع مع المجتمع الدولي)	• بيان الحوار • بيان الدول السبعة

منطلقات الاتفاق السياسي

ملحوظة: إن إمكانية قبول حكم المحكمة العليا يجب الا يتعارض بالضرورة مع ضمان حماية استقرار النظام السياسي وعدم حدوث فراغ سياسي تماشيا مع مبدأ استمرارية الدولة وفقا لممارسات العديد من الديمقراطيات في العالم

10/2

الاتفـاق السياسـي

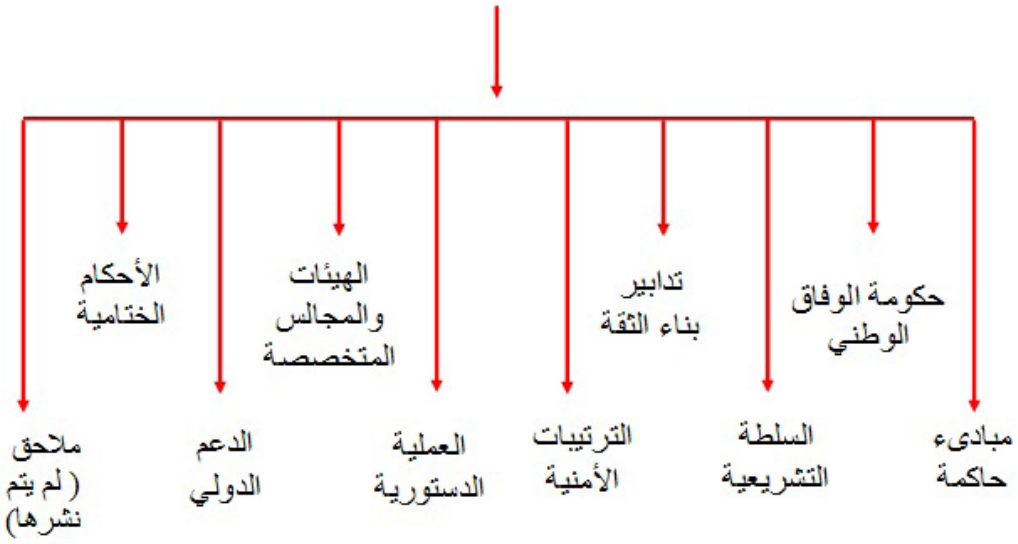

أركـان الاتفـاق السياسـي

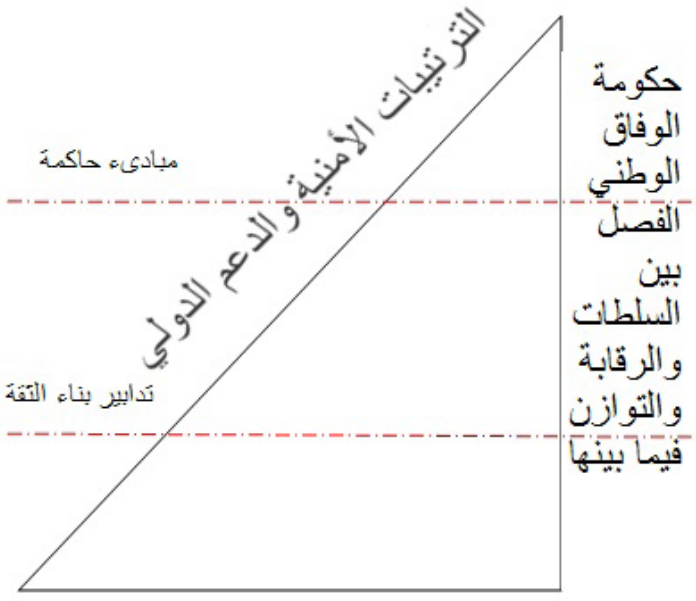

تاريخ محطات المسودات الثلاث للاتفاق السياسي

تضمنت المسودات الثلاث منذ البداية المؤسسات التالية:

- حكومة وحدة وطنية (والتي تغير اسمها لاحقا إلى "حكومة وفاق وطني") هذه الحكومة يرأسها رئيس ومن مجلس رئاسي متكون من ثلاثة رؤوس: الرئيس ونائباه ثم تم التعديل في المسودة الثالثة وأصبح مجلس رئاسة الوزراء مكون من خمسة رؤوس : رئيس ونائبان ووزيران. حسب أول مسودة، كان شرط اختيار رئاسة مجلس الوزراء عدم الانتماء لأي حزب أو جماعة، وقد حُذف هذا الشرط من المسودتين الأخيرتين.
- مجلس النواب هو الهيئة التشريعية.
- مجلس دولة مستمد من نماذج دول مقارنة.

نصت المسودة الثالثة بتاريخ 26 أبريل على أن يُشكل مجلس الدولة من مائة عضو من بينهم برلمانيون سابقون وشخصيات تحظى بالقبول والاحترام ومعترف بمكانتها في شؤون الدولة ولدى المجتمع المدني والأهلي، على أن يراعى في اختيار تلك الشخصيات البُعد الجغرافي والمكونات الثقافية وتمثيل المرأة والشباب.

بينما نصت المسودة الرابعة على أن يُشكل مجلس الدولة من مائة وعشرين عضوا يختارون بالتشاور فيما بين الأطراف في الحوار السياسي الليبي، على أن يُختار تسعون عضوا منهم من بين أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتخبين في يوليو في 2012 من خلال آلية يتم الاتفاق عليها بالملحق رقم 4 بهذا الاتفاق ويتم اختيار باقي أعضاء المجلس من شخصيات تحظى بثقة واحترام الليبين ومعترف بمكانتها في شؤون الدولة ولدى المجتمع المدني والقبلي على أن يراعى في اختيار تلك الشخصيات البُعد الجغرافي والمكونات الثقافية وتمثيل المرأة والشباب.

- هيئة صياغة الدستور
- آلية لتنسيق التعاون بين هذه المؤسسات
- مجلس الأمن القومي
- مجلس أعلى للمحليات

ونصت المادة 68 حسب المسودة الرابعة على استبعاد أي شخص من أي منصب رسمي يُفتح تحقيق بشأنه من قبل المحكمة الجنائية أو يكون مشمولا بالإجراءات الواردة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2174.

التعديلات الأخيرة على المسودة الرابعة

المقدمة

- تغيير عنوان القسم الأول من الديباجة إلى المقدمة.
- لم تعتر المقدمة أي تعديلات إلا إضافة الجزء المتصل بحكم المحكمة والتأكيد على كونه لا يغير شيئا على أرض الواقع حمايةً لاستقرار النظام السياسي استنادا على تجارب دولية مقارنة.
- إضافة إشارة لتثمين الدور الذي لعبه الثوار في مرحلة تحرير البلاد من حكم الفرد والحاجة الماسة للانتقال من الشرعية الثورية إلى شرعية الدولة والتي يشارك فيها الثوار من خلال الوسائل السياسية السلمية ووضع حد للقتال ولاستخدام السلاح عبر ادماجهم في المؤسسات العسكرية والمدنية.

المبادىء الحاكمة

- أُعيد ترتيب وتقسيم بعض النقاط ليصبح عدد النقاط 29 بعد أن كان 22 في المسودة الثالثة.
- اُعتمدت عبارة " تشكيل وتفعيل" بدلا من عبارة "دعم وتطوير" الجيش والشرطة.
- أُضيفت النقطة رقم 15 التي تنص على "احتكار الدولة لإنشاء مؤسستي الجيش والأمن بمقتضى القانون وخدمة للصالح العام" والتي تنص أيضا على "يحظر على أي فرد أو هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية خارج شرعية الدولة".
- أما فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية بشأن حل ودمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة فقد حافظت المسودة الرابعة على هذا الإلتزام دون تعديل جوهري. إذ اكتُفي باضافة ما ينص على أن يكون ذلك الإلتزام متماشيا مع المعايير والممارسات الدولية.
- الإضافة الأخيرة في هذا القسم هو نقطة رقم 28 والتي تنص على:" الإقرار بأهمية استقلال ونزاهة المؤسسات الاقتصادية والرقابة ذات السيادة".

تدابير بناء الثقة

- لم يعترها تغيير.

الترتيبات الأمنية

- لم يعتر هذا القسم أي تعديلات جوهرية إلا في المادة الأولى منه التي تنص على أن تكون حكومة الوفاق الوطني من خلال الشرطة والأجهزة الأمنية مسؤلة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بينما اُستبعدت جامعة الدول العربية.
- كما اُستبعدت جامعة الدول العربية فيما يتصل بمساعدة الحكومة ولجنة رصد تنفيذ ووقف النار إذ اقتصرت المسودة على أن يُوجه طلب المساعدة في هذا الشآن من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.
- كما اُستبعدت جامعة الدول العربية فيما يتصل بمساعدة الحكومة في تجميع الأسلحة. فقد اقتصرت المسودة على طلب المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.
- كما اعتمدت المسودة التعديل الجوهري الذي ينص نصا صريحاعلى أن يتمتع منتسبو التشكيلات المسلحة بحق الانضمام إلى المؤسسات العسكرية والأمنية.

الدعم الدولي

- اقتصرت المسودة على تعديلٍ وحيد. فقد نصت المادة رقم 59 على أن "تطلب حكومة الوفاق الوطني من مجلس الأمن الدولي اصدار قرار يؤيد الاتفاق ويدعم تنفيذه وعلى وجه الخصوص المساعدة اللازمة لمراقبة الامتثال للترتيبات الأمنية." وبذلك تكون اعتمدت المسودة الرابعة كلمة مراقبة بدل من كلمة تنفيذ.

الأحكام الختامية

- اقتصرت التعديلات في هذا القسم على نقل بعض النقاط التي كانت واردة في أقسام أخرى إلى هذا القسم. مثل المادة 68 المتصلة بالخطوات اللازمة لتطوير العمل التشريعي واكتمال أعضاءه.

التعديلات الأخيرة على المسودة الرابعة

حكومة الوفاق الوطني

- حذف عبارة نيل الثقة من مجلس النواب.
- حذف عبارة يتم تجديد ولاية الحكومة تلقائيا لمدة عام إضافي إذ أصبح الأمر في يد الحوار السياسي.
- حذف مبدأ عدم التمييز في اختيار الوزراء واشتراط عدم ازدواج الجنسية وعدم الزواج من أجنبية.
- إضافة مهمة لرئيس مجلس رئاسة الوزراء إصدار القوانين التي يقرها مجلس.

مجلس النواب

- لا يمكن إقالة الحكومة بمفرده. الإقالة تتطلب موافقة ثلثي مجلس النواب ثم ثلثي مجلس الدولة. لا يأتي طلب سحب الثقة إلا من مجلس النواب ولكن يستلزم موافقة ثلثي مجلس الدولة بالإضافة إلى ثلثي مجلس النواب.

مجلس الدولة

- حسب المسودة الثالثة مجلس الدولة يُشكل من مائة شخصية من بينهم البرلمانيين وشخصيات مستقلة وتحظى باحترام.
- في المسودة الرابعة تغير هيكل مجلس الدولة فصار عدده 120 عضوا، تسعين منهم من أعضاء المؤتمر الوطني العام .

الحوار السياسي

- زادت صلاحياته.

الهيئة التأسيسية

- التشاور مع مجلس النواب ومجلس الدولة وأخذ رأي كل من مجلس النواب ومجلس الدولة في المسودة قبل إرسالها للاستفتاء. (هذه المادة وردت في المسودة الثالثة والرابعة.)

الأجسام المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي

	مدة الولاية	الهيكل
حكومة الوفاق الوطني	• عام واحد يبدأ من تاريخ بدء سريان عمل الاتفاقية في حال عدم الانتهاء من الدستور يلتئم الحوار السياسي قبل أسبوعين من نهاية ولاية الحكومة للنظر في تجديد ولايتها عاما إضافيا واحد فقط.	• رئيس مجلس رئاسة وزراء-مجلس رئاسة الوزراء المتكون من خمسة رؤوس: رئيس الوزراء-نائبان-وزيران.
مجلس النواب	• لحين انتهاء ولاية حكومة الوفاق الوطني أو انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية.	• مكتمل بأعضاءه الفاعلين حاليا والمقاطعين.
مجلس الدولة	ينتهي عمل مجلس الدولة بانتهاء عمل حكومة الوفاق الوطني وفقاً لنص هذا الاتفاق.	• يَشّكل مجلس الدولة من مائة وعشرين (120) عضواً يتم اختيارهم بالتشاور فيما بين الأطراف المشاركة في الحوار السياسي الليبي، على أن يُختار تسعين (90) عضواً منهم من بين أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتخبين في يوليو 2012 من خلال آلية يتم الاتفاق عليها بالملحق رقم (4) بهذا الاتفاق، ويتم اختيار باقي أعضاء المجلس من شخصيات تحظى بثقة واحترام الليبيين ومعترف بمكانتهم في شؤون الدولة ولدى المجتمع المدني والقبلي، على أن يراعى في اختيارهم البُعد الجغرافي والمكونات الثقافية وتمثيل المرأة والشباب. • في حال خلو مقعد أحد أعضاء مجلس الدولة، لأي سبب من الأسباب، يقوم المجلس في أي من اجتماعاته اللاحقة بتعيين البديل باتفاق ثلثي أعضائه.
الحوار السياسي	• غير محدد	• التشكيلة الحالية وهي عبارة عن أربعة أعضاء من مجلس النواب المنعقد في طبرق، من مجلس النواب أربعة أعضاء مقاطعين، أربعة أعضاء من المؤتمر الوطني، ثمانية من المستقلين.
الهيئة التأسيسية	• يستمر عمل الهيئة التأسيسية حتى موعد 24 ديسمبر 2014 وفي حال لم تتمكن الهيئة من الانتهاء من مهمتها في ذلك الموعد يلتئم الحوار السياسي وخمسة من مجلس النواب وخمسة من مجلس الدولة.	• نفس الهيكل. مطالبة بالعمل على ضم الأمازيغ.

الأجسام المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي

مكان الانعقاد	الصلاحيات
• طرابلس	• كما وضحها في الشكل البياني رقم 7.
• سيُنظر فيه	• يتولى مجلس النواب سلطة التشريع بسن التشريعات للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لمجلس الوزراء وسحبها وفقاً لبنود هذا الاتفاق، واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية، واقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة. • يلتزم مجلس النواب بإجراء تعديل للإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقا للإجراءات المقررة قانونا ووفقا للمقترح المقدم من الحوار السياسي رقم (6) بهذا الاتفاق خلال موعد غايته 15 يوليو. • يشارك مجلس الدولة في إعطاء رأيه الملزم في مسودة الدستور قبل الاستفتاء للهيئة الدستورية. • عبر لجنة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة يتم اقتراح مشاريع القوانين الضرورية لاستكمال المرحلة الانتقالية، وعلى رأسها قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بتقديم مشاريع تلك القوانين لمجلس النواب لاعتمادها.
• طرابلس	• يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الملزم بأغلبية موصوفة في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفةالتشريعية التي تعتزم حكومة الوفاق الوطني إحالتها لمجلس النواب. • يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضاياالمتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام اليها. • عبر لجنة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة يتم اقتراح مشاريع القوانين الضرورية لاستكمال المرحلة الانتقالية، وعلى أرسها قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بتقديم مشاريع تلك القوانين لمجلس النواب لاعتمادها. • يبدي مجلس الدولة رأيه في المسائل الأخرى التي ترى حكومة الوفاق الوطني أن تستشيره فيها، وله في سبيل ذلك أن ُيعد المذكرات والدراسات والتقارير اللازمة، على أن يتقيد لدى تقديم مقترحاته بالمعايير والمحددات التي تضعها له الحكومة.
• غير محدد	• اختيار رئيس الحكومة بالتوافق فيما بينهم إذ يقدم وفدا مجلس النواب والمؤتمرالوطني تقديم أسماء المرشحين. • يقترح التعديل للاعلان الدستوري على أن يعتمده مجلس النواب. • تجديد ولاية الحكومة لعام إضافي إذا لم تنتهي الهيئة الدستورية من عملها. • تعيين الوزراء يتم بعد عقد جلسة تشاور مع اعضاء الحوار السياسي الليبي. • في حالة استقالة رئيس الحكومة أو خلو منصبه "يلتئم الحوار السياسي بالإضافة إلى 5 ممثلين عن كل من مجلس النواب ومجلس الدولة للتوافق على بديل لها". • التعيين في المناصب القيادية إذ "يلتئم الحوار السياسي الليبي بالإضافة عن 5 من كل من مجلس النواب ومجلس الدولة للتداول بشآن شاغلي المناصب القيادية". • تعيين أعضاء المجلس الأعلى للدولة إذ "يتم اختيارهم بالتشاور فيما بين الأطراف المشاركة في الحوار السياسي الليبي".
• البيضاء	• الانتهاء من الدستور في الموعد المحدد وهو 24 ديسمبر.

هيكل نظام الحكم

يستند هيكل نظام الحكم حسب الاتفاق السياسي على حكومة الوفاق الوطني بشكل أساسي وهي بدورها مرتبطة بآمد العملية الدستورية وهو عام واحد من حيث المبدأ قابل للتمديد بعد نظر الحوار السياسي في المسألة لعام إضافي فقط. وعلى الرغم من قصر مدة المرحلة الانتقالية إلى أنه قد تم استحداث هيئات جديدة تقوم بتشكيلها

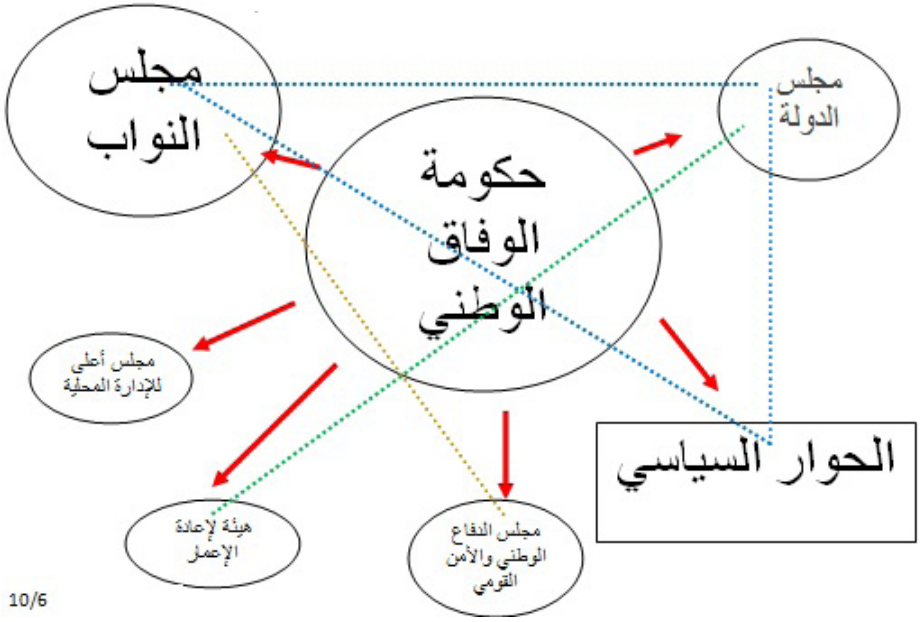

حكومة الوفاق الوطني. كما يسعى الاتفاق السياسي لتنظيم آلية للتنسيق بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والهيئات المستحدثة الأخرى كهيئة الإعمار فهي من جهة خاضعة للحكومة الوفاق الوطني لكنها تقوم بمهامها بالتنسيق مع مجلس الدولة، وكذلك الحال مع مجلس الدفاع والأمن القومي، فحكومة الوفاق الوطني ملتزمة بتقديم مشروع قانون بشآن اختصاصات مجلس الدفاع والأمن القومي إلى مجلس النواب. كماموكول لحكومة الوفاق الوطني تشكيل مجلس أعلى للمحليات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق مع المجالس البلدية.

السؤال الذي يجب أن يُطرح في هذا الصدد هو: ما مدى الكفاءة المتوقعة لهذه المؤسسات خاصة أنها ستظل عالقة بين السلطتين التنفيذية من جهة والتشريعة من جهة أخرى؟ هل سيتكرر سيناريو عرقلة وإرباك أداء المؤسسات والهيئات التنفيذية من قبل الجهة التشريعية كما حدث في السابق خلال السنوات الأربع؟

السؤال الذي يجب أن يُطرح في هذا الصدد هو: هل سيتكرر سيناريو عرقلة وإرباك أداء المؤسسات والهيئات التنفيذية من قبل الجهة التشريعية كما حدث في السابق خلال السنوات الأربع؟

حكومة الوفاق الوطني

رئيس مجلس رئاسة الوزراء

اختصاصات رئيس مجلس رئاسة الوزراء:

أ. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية؛

ب. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛

ج. الاشراف على أعمال المجلس وتوجيهه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته؛

د. إصدار القوانين التي يقرها مجلس النواب خلال فترة أسبوعين من إقرارها.

رئاسة مجلس الوزراء

اختصاصات رئاسة مجلس الوزراء:

أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛

ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛

ج. تعيين السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية؛

د. تعيين كبار الموظفين واعفائهم من مهامهم؛

ه. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة(10) أيام من صدوره، لا عتماده؛ و عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

10/7

هيكل الجسم التشريعي مجلس النواب وعلاقته بمجلس الدولة والحوار السياسي

حسب المسودة الخامسه (النهائيه)

يلاحظ اختفاء صلاحيات ومهام الحوار السياسي واقتصار هذه الصلاحيات على مجلس النواب ومجلس الدولة

1. سحب الثقة من الحكومة يكون بموافقة 150 عضو مجلس النواب وذلك بعد استشارة مجلس الدولة الذي عليه أن يقدم رأيه في مدة أقصاها 14يوما (المادة رقم 1)
2. اقتراح مشاريع القوانين الضرورية لاستكمال المرحلة الانتقالية، وعلى أرسها قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة، وتقوم حكومة الوفق الوطني بتقديم مشاريع تلك القوانين لمجلس النواب لاعتمادها. (المادة 24)
3. الاشراف على الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلط (المادة 24)
4. إبداء رأي كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني في مسودة مشروع الدستور فور الانتهاء من صياغة المسودة النهائية وقبل إرسالها للاستفتاء عليها على أن تسترشد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بتلك الملاحظات حال إعدادها للمسودة النهائية للدستور.

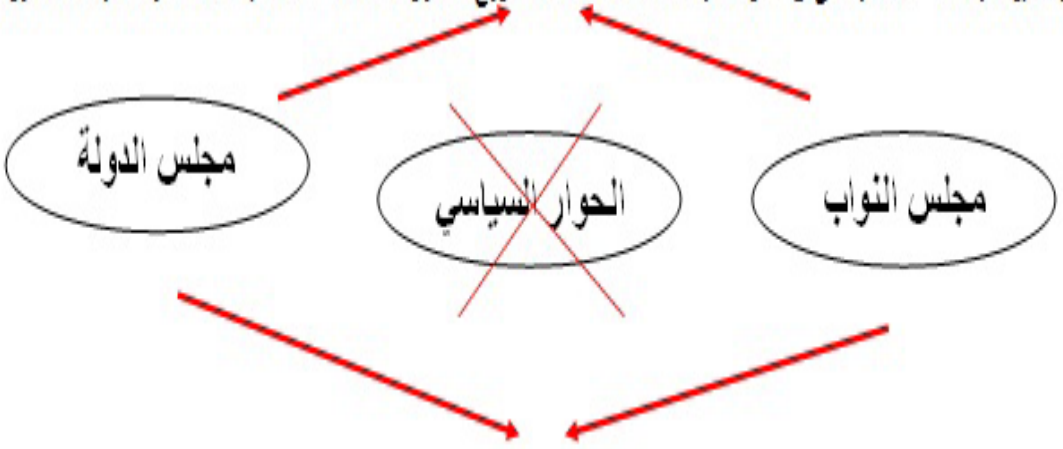

1. في حالة استقالة رئيس الوزراء أو وفاته يتم التوافق على بديل في عشرة أيام (المادة 4)
2. البت في حال خلو أحد نائبي رئيس الوزراء في موعد غايته 10 أيام (المادة 5)
3. التداول بشأن تعيين و عزل شاغلي المناصب القيادية: (المادة 15)
4. محافظ مصرف ليبيا المركزي
   - رئيس ديوان المحاسبة
   - رئيس جهاز الرقابة الإدارية
   - رئيس هيئة مكافحة الفساد
   - رئيس المفوضية العليا للانتخابات
   - النائب العام

قراءة في الاتفاق السياسي الليبي بعد صدور المسودة الرابعة- الزهراء لنقي- 10/8

صلاحيات ومهام المؤسسات الحاكمة

القصد الرسم البياني المرفق مجرد توضيح عملية التفاوض وتداعياتها على صلاحيات مؤسسات الدولة وتوازن السلطات التشريعية والتنفيذية وهيئة صياغة الدستور. وتظهر هذه الهيئة في الرسم البياني بلون مختلف لأنها لا تشارك في الحكم. فمن المفترض أنها هيئة مستقلة مهمتها صياغة الدستور. إلا أنه حسب المسودة الثالثة والرابعة للاتفاق السياسي، لم تعد الهيئة مستقلة تماما كما كانت حسب الإعلان الدستوري، بل صارت ملزمة بأن تعرض مسودتها الأخيرة للدستور قبل طرحها للإستفتاء لأخذ رأي كل من مجلس النواب ومجلس الدولة لتسترشد بملاحظاتهما

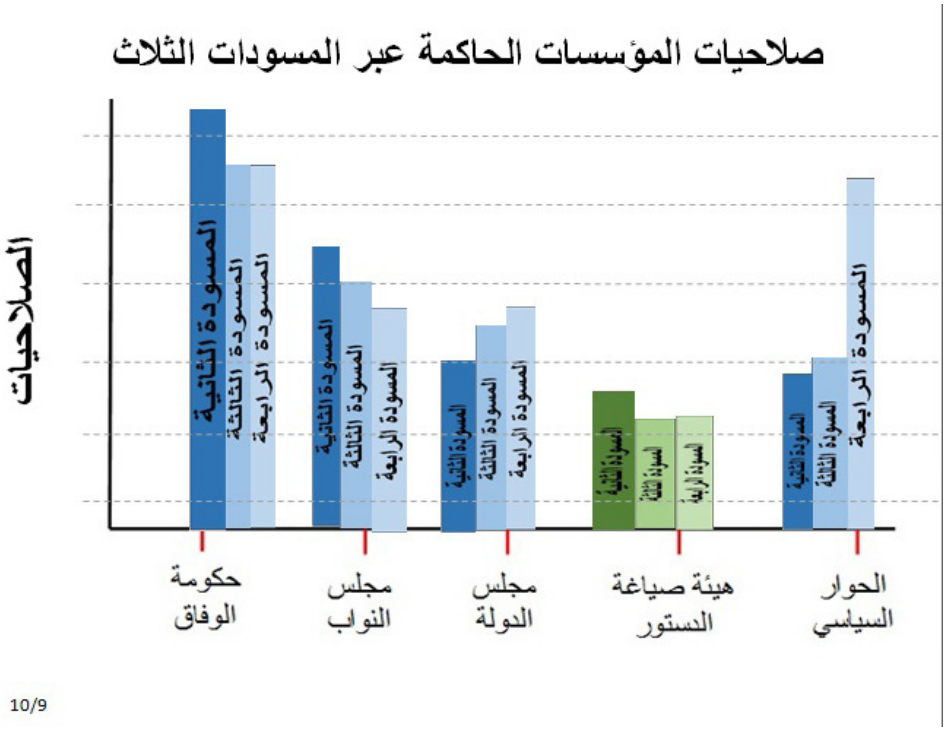

في صياغة المسودة النهائية التي ستعرضها للاستفتاء. كما أنه حسب المسودة الثالثة والرابعة يستمر عمل هيئة صياغة الدستور حتى موعد 24 ديسمبر 2015. وفي حال لم تتمكن الهيئة من الانتهاء بحلول ذلك الموعد، يلتئم الحوار السياسي الليبي بحضور خمسة ممثلين عن كل من مجلس النواب ومجلس الدولة ومشاركة مجلس الوزراء.

كما يُلاحظ أن صلاحيات حكومة الوفاق الوطني تعتبر واسعة بالمقارنة بصلاحيات السلطات التشريعية على الرغم من أنها قد تقلصت في المسودة الثالثة والرابعة، وذلك بعد جعل تعيين شاغلي المناصب القيادية مثل محافظ البنك المركزي وديوان المحاسبة والهيئات الاستثمارية وغيرهم بالتشاور بين الحوار السياسي وخمسة من مجلس النواب وخمسة من مجلس الدولة بعد أن كان مجلس رئاسة الوزراء ينفرد بذلك التعيين.

كما يُلاحظ أن صلاحيات مجلس النواب (السلطة التشريعية الشرعية) قد تقلصت عبر عملية التفاوض في الحوار السياسي وتطور المسودات الثلاث. على الرغم من ذلك، تظل صلاحيات مجلس النواب أوسع من صلاحيات مجلس الدولة الذي ـــ على العكس ـــ قد اتسعت صلاحياته لاسيما في المسودة الرابعة. فقد قيدت المسودة الرابعة حق مجلس النواب في سحب الثقة من الحكومة، فلا يتم سحب الثقة من الحكومة حسب المسودة الرابعة إلا بعد الحصول على موافقة ثلثي أعضاء مجلس الدولة. الجدير بالإشارة أن مجلس النواب سيظل هو السلطة التشريعية لكنه سيكون مقيدا تقييدا يحول بينه وبين الانفراد بالرأي خصوصا فيما يتعلق بحكومة الوفاق الوطني، التي يُناط بها لعب دورٍ مركزي في العملية الانتقالية دون عرقلة أو تغول على سلطاتها كما حدث في السابق عبر الأربع السنوات الماضية. الجدير بالإشارة أيضا أن سلطة سحب الثقة لا تزال واحدة من السلطات المخولة لمجلس النواب دون غيره لكنها أصبحت أكثر تقييدا. فلا يمكن مثلا أن يُقدم مجلس الدولة على طرح سحب الثقة ما لم يُقدم عليه مجلس النواب.

مما أثار جدلا واسعا أيضا إحدى صلاحيات مجلس الدولة فيما يتعلق بإبداء الرأي الملزم بأغلبية موصوفة فيما يتصل بمشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم حكومة الوفاق الوطني إحالتها إلى مجلس النواب. فقد رأى البعض أن ذلك تغولٌ من جانب مجلس الدولة على صلاحيات مجلس النواب. وهذا التقييم صحيح مع وجوب الإشارة إلى أن مجلس الدولة يُبدي رأيه في القوانين والقرارات التي تحيلها الحكومة إلى مجلس النواب فحسب، ولا يُبدي رأيه في كل التشريعات التي يعتزم مجلس النواب سنها.

يُشير الرسم البياني أعلاه إلى اتساع صلاحيات السلطة التنفيذية (أي حكومة الوفاق الوطني)، فهي الضلع أو الركن الأساسي لهرم نظام الحكم في المرحلة الانتقالية القادمة.

كما يُشير الرسم البياني أعلاه إلى اتساع صلاحيات السلطة التنفيذية أي (حكومة الوفاق الوطني)، فهي الضلع أو الركن الأساسي لهرم نظام الحكم في المرحلة الانتقالية القادمة، وهو ما يعكس الحرص على عدم عرقلتها قدر المستطاع من قبل السلطة التشريعية.

كما يُشير الرسم التوضيحي إلى اتساع سلطات وصلاحيات "الحوار السياسي" الذي هو عبارة عن سلطة توافقية تمخضت عن عملية الحوار والمفاوضات.

وقد أثار اتساع صلاحيات الحوار السياسي جدلا واسعا. فقد ذهب البعض إلى وصفه بحكومة الظل. والحق أن الحوار السياسي أشبه بسلطة رقابية على تنفيذ الاتفاق السياسي في المرحلة الانتقالية. لكن في بعض الأحيان تتحول هذه السلطة الرقابية إلى سلطة توافقية حاكمة موكول إليها حلحلة الوضع كلما تأزمت العلاقة بين الأطراف والقوي السياسية. لكن السؤال الذي يجب أن يُطرح: هل جهة ممثلة عن أطراف النزاع -أي هي نفسها ليست بمعزل عن النزاع قادرة على فض النزاع؟ إلى أي مدى سيؤدي هيكل الحوار السياسي بتشكيلته الحالية إلى إرباك أدائه وعرقلته؟ أما النقطة الأخرى التي تجدر الإشارة له فهي أن المسودة الرابعة لاتنص على أن أعضاء الحوار السياسي لا يجوز لهم تقلد المناصب السيادية أو اقتراح تعيين أقاربهم المباشرين في مناصب سيادية. هذا على الرغم من أن ذلك يقع تحت بند تعارض المصلحة، لاسيما أن دور أعضاء الحوار السياسي ذو طبيعة تحكيمية.

مواقف الأطراف الليبية من مسودة الاتفاق السياسي الليبي ومن الحوار الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة بشكل عام

أولا: مؤيدو الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة ومن انخرط فيه ينقسمون إلى:

أعضاء من مجلس النواب المنعقد في طبرق-أعضاء مجلس النواب المقاطعون-أعضاء من المؤتمر الوطني-قادة الأحزاب السياسية-نشطاء مستقلون-ممثلون عن المجتمع المدني والمنظمات النسائية-رؤساء وممثلين عن البلديات.

تباينت مواقف هذه الأطراف فعند خروج المسودة السابقة (الثالثة) بتاريخ 26 أبريل الماضي لاقت المسودة استحسانا عاما (مع بعض إبداء التحفظات) من قبل الأطراف الآتية: مجلس النواب (المنعقد في طبرق)، تحالف القوى الوطنية، نشطاء مستقلون. على صعيد آخر، لاقت المسودة الثالثة رفض الأطراف الآتية: المؤتمر الوطني وأعضاء مجلس النواب المقاطعون وحزب العدالة والبناء وحزب الجبهة الوطنية وحزب التغيير وحزب الوطن. هذا مع التذكير بأن البعض من هذه الأحزاب لم يفز بأي مقعد لا في مجلس النواب ولا في المؤتمر الوطني. بالمقابل، فقد قوبلت المسودة الرابعة بترحيب واسع من قبل المجموعة الأخيرة نفسها.

هذا بينما تباينت مواقف المجموعة الأولى من المسودة الرابعة. فقد رفضها البعض رفضا قطعيا إذ رأى فيها انقلابا ناعما على مسيرة الحوار السياسي برعاية المبعوث الأممي السيد برناندينو ليون. أما البعض الآخر فقد اكتفى بالمطالبة بإدخال تعديلات عليها وبالإسراع في التوقيع على الاتفاق السياسي.

ثانيا: رافضو الحوار برمته ومساراته المتعددة برعاية الأمم المتحدة وكل ما خرج من الحوار السياسي من مسودات، وهم:

أنصار مبدأ "الحسم العسكري" من كلا الطرفين المنتميين لعملية الكرامة ولعملية فجر ليبيا، وهم على قسمين: أما القسم الأول فيرى أن يتولى "مجلس عسكري" البلاد للتصدي لمعركة الحرب على الإرهاب. أما القسم الآخر فيرى أن يتولى "مجلس قيادة

مواقف الأطراف من مسودة الاتفاق السياسي

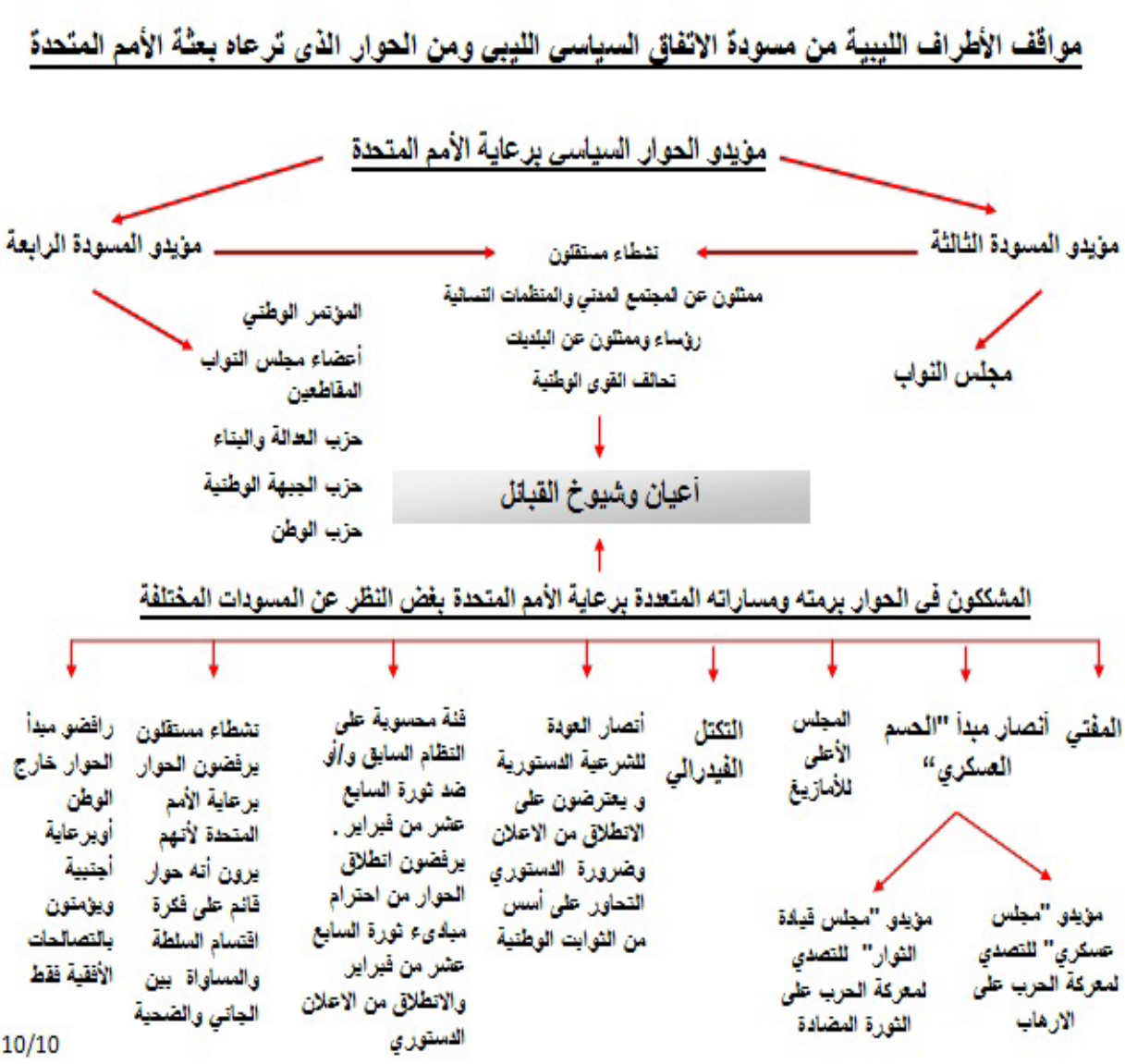

للثوار" البلاد للتصدي لمعركة الحرب على الثورة المضادة.

نشطاء مستقلون يرفضون الحوار برعاية الأمم المتحدة لأنهم يرون أنه حوار قائم على فكرة اقتسام السلطة ويساوي بين الجاني والضحية ويكرس لمبدأ الإفلات من المحاسبة.

نشطاء مستقلون يرفضون منهج بعثة الأمم المتحدة في تيسير الحوار لاعتراضهم على الانطلاق من الاعلان الدستوري الذي يعتبرونه جزءا أصيلا في الخلل. ويرى هؤلاء ضرورة العودة للشرعية الدستورية لإنهاء المرحلة الانتقالية وضرورة التحاور على أسس من الثوابت الوطنية تمهد لصيغة تصالحية وعدالة انتقالية لا التحاور من أجل اقتسام السلطة وتكوين حكومة مركزية تقوم على المحاصصة.

فئة محسوبة على النظام السابق و/أو ضد ثورة السابع عشر من فبراير. ويرفض هؤلاء انطلاق الحوار من احترام مبادئ ثورة السابع عشر من فبراير والانطلاق من الاعلان الدستوري. ويرون في ذلك استمرارا لمنهج الإقصاء والحياد عن دولة المواطنة.

ما يشد الانتباه حقا في هذا الصدد ديناميكية الصراع في المشهد الليبي، فثمة نقاط تلاقي تتقاطع عندها مصالح تلك الفئات المذكورة آنفا، فليست تلك الفئات ولا مواقفها بالجزر المنعزلة عن بعضها البعض. وليست مواقفها بالمواقف الجامدة. الحق أن تلك الفئات ومواقفها الديناميكية تتداخل فيما بينها. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن بعض تلك الفئات والقوى السياسية التي كانت رافضة للحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة باديء الرأي، اتخذت مواقف متباينة من المسودتين الثالثة والرابعة. فعند صدور المسودة الثالثة، صدر عن المفتي الشيخ الصادق الغرياني تصريحات شديدة اللهجة وصفت عملية الحوار بأنها استسلام وليست بسلام، بل ذهبت تلكم التصريحات إلى حد اعتبار بعض سفك الدماء واجب لمواجهة الثورة المضادة ووصف الانخراط في حوارٍ تحت "رعاية أجنبية" محاولة لشق الصف. هذا في الوقت الذي لم يصدر عنه تصريحات تتناول المسودة الرابعة التي لاقت قبول وترحيب المؤتمر الوطني " ولي الأمر" حسب وصف المفتي الشيخ الصادق الغرياني. من ناحية أخرى صدر عن التكتل الفيدرالي بيان رفض قاطع للمسودة الرابعة مطالبا مجلس النواب عدم الرضوخ للاتفاقات المملاة مؤكدا على رفضه الجذري لعملية الحوار برعاية بعثة الأمم المتحدة. هذا في الوقت الذي لم يصدر عن التكتل الفيدرالي بيانٌيرفض المسودة الثالثة أو يُعقب عليها.

نلاحظ أن بعض تلك الفئات والقوى السياسية التي كانت رافضة للحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة باديء الرأي، اتخذت مواقف متباينة من المسودتين الثالثة والرابعة.

من ناحية أخرى فقد وقف المجلس الأعلى للأمازيغ الذي سجل اعتراضه على العملية الدستورية وقاطعها وقاطع الانتخابات البرلمانية، موقف المتحفظ على عملية الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة حتى خرجت المسودة الرابعة والتي أعلن رفضه لها جملة وتفصيلا ولعملية الحوار السياسي ومخرجاته برمتها.

ما سبق يجعل المرء يتأمل في نقطتين جوهرتين. النقطة الأولى متعلقة بالسلوك السياسي الليبي وكونه بصفة عامة سلبي أي يعبر عن مواقفه السياسية بالتحفظ والتشكيك والاعتراض والرفض أكثر من قدرته على الاستجابة الفاعلة ولو حتى بتغيير قواعد اللعبة وطرح رؤية بديلة بآليات واضحة.

أما النقطة الثانية فهي متعلقة بمدى قدرة الأمم المتحدة على استيعاب الأطراف الليبية. فكما تمت الإشارة مسبقا، حتى الأطراف الرافضة للحوار السياسي الذي يرعاه المبعوث الأممي ظلت تراقب الحوار السياسي وتتعاطى معه ولو سلبيا-برفض مسودة والسكوت وغض الطرف عن مسودة أخرى-ولعل زيادة مسارات الحوار قد نجحت في ادماج أطراف ليبية متعددة في عملية الحوار السياسي. على الرغم من ذلك فإن بعثة الأمم المتحدة قد أخفقت في اطلاع أكبر عدد من الليبين على مجريات الحوار ومحاوره وأهدافه مما أسهم في فقدان ثقة كثير من الليبين في بعثة الأمم المتحدة والحوار السياسي الذي ترعاه. على الرغم من ذلك، فقد تابعت جموع الشعب الليبي عملية الحوار بترقب أملا على الخروج من الأزمة. وهو مايعني أن بامكان المجتمع الدولي متمثلا في بعثة الأمم المتحدة النجاح في ادماج أطراف ليبية عدة وكسب تأييدها لاسيما أن الجميع يستشعر الخطر ويبحث عن مخرج للأزمة ولكن دون

ثمة إشكاليات في المسودة الرابعة بعضها مضموني، أي المتصل بمضمون ومحتوى المسودة، والآخر منهجي، أي المتصل بالمنهج والإطار والنموذج الذي يقوم عليه الاتفاق السياسي.

وجود لعملية توعية بماهية ومحاور وأهداف عملية الحوار السياسي ودون عملية شراكة حقيقية وقيادة ليبية لعملية الحوار فإن الفجوة بين الأمم المتحدة والنخب الليبية ستزداد وتقل فرص إمكانية لعب المجتمع الدولي دورا محوريا في بناء السلام والمرحلة الانتقالية بشكل عام

تم وضع أعيان وشيوخ القبائل في هذه الخارطة في المنتصف في المنطقة الرمادية. فلم تتخذ الغالبية منهم موقف الانكماش من عملية الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة ولاموقف الانغماس. وإن كان قد سجل البعض منهم اعتراضهم على فكرة حوار ليبي بالخارج إلا أن معظمهم لم يرفض الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة وإن لم ينخرطوا فيه. في السياق نفسه عكف شيوخ وأعيان القبائل على مصالحات أفقية بعيدة عن مسار المصالحات الرأسية (الحوار بين القوى السياسية). وهو ما تكلل بمصالحات هامة بين مدن وقبائل لاسيما في الغرب مثل ورشفانة ومصراته وغريان والزنتان وغيرهم، وإن كان معظم هذه الجهود والانجازات لم تكن موضع ملاحظة الكثير من أجهزة الاعلام المحلي والدولي. وثمة أكثر من علامة استفهام عن سبب غفلة أجهزة الاعلام المحلي والدولي عن تلك الانجازات.

إشكاليات المسودة

ثمة إشكاليات في المسودة الرابعة بعضها مضموني أي المتصل بمضمون ومحتوى المسودة والآخر منهجي أي المتصل بالمنهج والإطار والنموذج الذي يقوم عليه الاتفاق السياسي.

الإشكاليات المضمونية

الإشكالية الأخرى هي وجود ثغرة فيما يتصل بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وآلية تفعليه. فتنص المسودة الرابعة على أنه "يدخل الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي بإقراره واعتماده كاملا وتوقيعه". كما تنص على أن "مدة ولاية حكومة الوفاق الوطني سنة من تاريخ بدء سريان الاتفاقية". وتنص أيضا على أن" مجلس الدولة هو أعلى جهاز استشاري للدولة يقوم بعمله باستقلالية مسترشدا بالإعلان الدستوري" وأن "يلتزم مجلس النواب بإجراء تعديل للإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقا للإجراءات المقررة قانونا ووفقا للمقترح المقدم من الحوار السياسي رقم (6) بهذا الاتفاق خلال موعد غايته 15 يوليو." فهل يعني ذلك أنه لن يكون هناك لا حكومة وفاق وطني ولا مجلس دولة إلا بعد تفعيل الاتفاق وذلك لا يتأتى إلا عبر آلية التعديل في الإعلان الدستوري من قبل مجلس النواب السلطة التشريعية حسب المسودة الرابعة. ماذا لو رفض مجلس النواب إجراء هذا التعديل؟ تُرى كيف يمكن أن تُحسم هذه المسألة؟ هل هناك من طريق آخر لتفعيل الاتفاق إذ لم يقبل مجلس النواب بالمسودة الرابعة وإجراء التعديل الدستوري المقترح لتفعيل الاتفاق السياسي خصوصا أن المبعوث الأممي كان قد حدد سلفا أن شهر رمضان سيشهد ابرام الاتفاق السياسي؟ ماذا لو لم يجري مجلس النواب تعديل الاعلان الدستوري؟ هل هناك خطة بديلة (خطة ب) لتنفيذ الاتفاق السياسي؟ السؤال الآخر هل هناك خطة بديلة للاتفاق السياسي ككل؟ أم أن مجلس النواب ليس أمامه إلا التوقيع على الاتفاق السياسي وإضافة بعض التعديلات لاسيما أنه حسب الاعلان الدستوري ستنتهي ولايته في شهر أكتوبر؟ لكن السؤال الذي يجب أن يُطرح هل هناك قدرة ابتداء على اجراء انتخابات وطنية على كل مستوى ليبيا باشراف مفوضية عليا للانتخابات؟ من سيعين هذه المفوضية؟ هل باستطاعة مجلس النواب في ظل عدم غير قدرته على بسط نفوذ شرعيته على كامل الأراضي الليبية لاسيما في غربها وجنوبها وفي ظل ظاهرة توالي انقسام المؤسسات الوطنية، تعيين مفوضية عليا

للاشراف على عملية الانتخابات؟

تتصل الاشكالية الأخرى بالجزء المتعلق باصلاح عمل المؤسسة التشريعية أي مجلس النواب، لاسيما بشأن مراجعة اللائحة الداخلية والقرارات السابقة ومكان انعقاد المجلس. ماذا لو لم يتم توافق على هذه المسائل وبالتالي رفض النواب المقاطعون الانضمام لمجلس النواب هل سيعد مجلس النواب غير مكتمل-إذ تنص المسودة الرابعة على شرط اكتمال مجلس النواب لانعقاده؟

تتصل الإشكالية الأخرى بآلية اختيار الأعضاء التسعين من المؤتمر الوطني الذين سيشكلون السواد الأعظم من مجلس الدولة. وقد ذُكر أن هذه الألية مفصلة في ملحق لم يتم نشره أو إعداده بعد بالرغم أن الأطراف مطالبة بالتوقيع على الاتفاقية دون معرفة آلية اختيار التسعين عضوا من المؤتمر الوطني والتي سيترتب عليها الكثير من الأمور والتداعيات.

تكمن الإشكالية الأخرى في إعطاء صلاحية تعيين المناصب القيادية التنفيذية للحوار السياسي (المتكون من الأطراف المتنازعة) ولخمسة أعضاء من مجلس النواب وخمسة أعضاء من مجلس الدولة، بعد أن كانت هذه الصلاحية بيد رئاسة مجلس الوزراء حسب المسودة الثانية. هذا ولم تتضح بعد آلية إختيار من سيشغل تلك المناصب القيادية، حتى لو افتُرض أن ذلك الاختيار سيكون بالتوافق، فما هي ألية الوصول لذلك التوافق؟ وماذا لو لم يتوافق أعضاء الحوار السياسي والخمسة الممثلون عن مجلس النواب والخمسة الممثلون عن مجلس الدولة فيما بينهم على أسماء محددة لشغل هذه المناصب القيادية؟ ففي ضوء التجربة السابقة، شهدنا كيف كان صعبا على المؤسسة الواحدة بأعضاءها الذين ينتمون إلى قوى سياسية متنازعة، التوافق على أسماء شخصيات تتولى المناصب القيادية. فهل نتوقع أن تتوافق ثلاث مؤسسات متنازعة تضم قوى سياسية مختلفة على اختيار شخصيات تتولى هذه المناصب القيادية؟ أي أننا عدا عن الاخفاق في حصر الخلاف في مجلس رئاسة المؤسسة الواحدة، فاننا قمنا بتوزيع الصلاحية على ثلاث مؤسسات مختلفة تضم قوى سياسية متنازعة.

لقد أشارت الورقة مسبقا إلى بعض النقاط المتصلة باختلاط صلاحيات السلطات التشريعية فيما بعضها(مجلس الدولة ومجلس النواب) ومن جهة أخرى بين التشريعية والتنفيذية وهو ما سيؤدي إلى إرباك وعرقلة عمل حكومة الوفاق الوطني الركن

من المقرر حسب الاتفاق السياسي تمديد ولاية الحكومة سنة إضافية فحسب. ماذا بعد انقضاء السنة الاضافية مع عدم الانتهاء من الدستور، هل سنعود إلى المربع الأول؟

الأساسي الذي يقوم عليه هذا الاتفاق. وكان بالامكان تجنب ذلك بتقليص عدد الهيئات والمجالس المستحدثة أو على الأقل عدم إرباك عملها بجعلها خاضعة للتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لاسيما أن مدتهامنحصرة ضمن مرحلة انتقالية ذات زمن قصير جدا لايزيد عن عامين بحد أقصى في حال تمديده

لعل واحدة من أكبر الإشكاليات في المسودة الرابعة والاتفاق السياسي بشكل عام ربط مدة ولاية حكومة الوفاق الوطني بمدة العملية الدستورية التي هي في حد ذاتها لم تسفر عن مصيرها إذ مازالت مهددة بالانهيار في أي لحظة. وفي ذلك يبرز السؤال: هل يُعد ذلك هروبا إلى الأمام وليس معالجة جذرية شاملة للأزمة؟ فإن أول محك حقيقي سيواجه الاتفاق السياسي سيبرز في 24 ديسمبر 2015 عندما تخفق هيئة صياغة الدستور في إكمال مشروع الدستور. عندئذ حسب الاتفاق السياسي سيلتئم الحوار السياسي بحضور خمسة أعضاء من مجلس النواب وخمسة من مجلس الدولة وبمشاركة رئاسة مجلس الوزراء للنظر في المسألة. هذا مع العلم بأنه من المقرر حسب الاتفاق السياسي تمديد ولاية الحكومة سنة إضافية فحسب. ماذا بعد انقضاء السنة الاضافية مع عدم الانتهاء من الدستور، هل سنعود إلى المربع الأول؟

إشكاليات منهجية عامة متصلة بالنموذج أو بالإطار

يظل السؤال الأهم هو سؤال المنهج رغم أنه السؤال المفتقد. ولعل المنظور الحاكم لهذا الاتفاق السياسي بمسوداته الأربع هو فكرة السلطة التوافقية التي تقوم أساسا

على فكرة اقتسام/ مشاركة السلطة بين القوى السياسية المتنازعة. وهذا المنظور متمثل فيما يُطلق عليه هنا في هذا الاتفاق بالحوار السياسي وحكومة الوفاق الوطني.

إن الحوار السياسي كإطار من الأُطر السياسية في المرحلة الانتقالية من أكثر الأمور إثارة للجدل في وثيقة اتفاق السياسي بمسودته الأربع. وكما سبق الإشارة قد تطورت واتسعت صلاحيات الحوار السياسي عبر المسودات الأربع مما أثار استهجان الكثيرين لاسيما أن الحوار السياسي ليس بجسم منتخب. ولعل الفكرة من وراء نشأة الحوار السياسي كما هو الحال في بلدان التي تشهد نزاعا مسلحا هو إخفاق أدوات الديمقراطية التقليدية مثل الانتخابات وما ينتج عنها في تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي المأمول. ولذلك تبرز الحاجة لإطار استيعابي يلعب دورا محوريا في فض النزاع ويحسم المسائل السياسية الشائكة بآلية توافقية. وهكذا يصبح الحوار السياسي أداة من أدوات الديمقراطية في الانتقال السياسي. لكن يظل مسألة التمثيل أي هيكل الحوار السياسي ومسألة التفويض والمهام والصلاحيات ومسألة ألية العلاقة بين الحوار السياسي والمؤسسات الديمقراطية والشرعية، من أهم المسائل التي يتكرر بروزها في البلاد التي تشهد نزاعا وتضطر للجوء إلى هذا الإطار. وفي الحالة الليبية على وجه الخصوص وفي هذا الاتفاق السياسي تحديدا، فإننا نجد أن الحوار السياسي قد صار محور الجدل والخلاف بدل أن يكون أداة لتحقيق التوافق. ولربما يكون هيكل الحوار السياسي المتكون من الأطراف المتنازعة وليس المحايدة، تداخل الصلاحيات بينه وبين السلطات التنفيذية وانعدام انتفاء المصلحة أهم الأسباب التي تجعل النخب والقوى السياسية المختلفة متوجسة من فكرة الحوار السياسي كإطار استيعابي يلعب دورا محوريا في مرحلة الانتقال.

أما فيما يتصل المرتكز الأساسي الآخر للاتفاق السياسي, فالجدير بالذكر أن الحديث منذ مستهل سير الحوار يدور حول "حكومة وحدة وطنية/ حكومة وفاق وطني". وهو ما تجلى في مسودات الاتفاق السياسي الأربع. وفي ذلك يجدر التنبيه على الفروق الجوهرية بين حكومة الائتلاف وحكومة الوفاق الوطني. أما حكومة الائتلاف فتستند أساسا على نتائج الانتخابات التي لا يحوز فيها طرف واحد على أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا. أما حكومة الوفاق الوطني فهي تنبثق في الغالب عن اقتسام للسلطة" محاصصة" بين القوى السياسية المتنازعة. وهو ما لجأ

وقد كانت المحصلة النهائية لذلك كله حالة وصفت بأنها سلام سلبي وهش. وهو ما يبتعد عن الغاية المأمولة، وهي السلم المستدام.

إليه المجتمع الدولي في معالجة عدد من البلدان التي شهدت نزاعا مسلحا مثل كينيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا والعراق مع إدراك خصوصية كل بلد.

ولعل من بين أبرز المحاذير التي يُشار إليها بشأن الحكومات التوافقية (Power Sharing Coalition Government) أن تطبيقها في عدد من الحالات قد ارتكز على إعفاء بعض الأطراف السياسية من المسائلة والمحاسبة. وقد كرس ذلك لمبدأ الافلات من العقاب.كما تضمن تطبيقها عدم إيلاء العناية الواجبة لملف نزع السلاح وتفكيك الكتائب المسلحة ودمج المسلحين.

وقد كانت المحصلة النهائية لذلك كله حالة وصفت بأنها سلام سلبي وهش وهو ما يبتعد عن الغاية المأمولة وهي السلم المستدام.

والحق أن اتفاق الحل السياسي في ليبيا لاسيما في المسودتين الأخريتين (الثالثة والرابعة قد ركز على مبدأ العدالة الانتقالية واشترط لتولي المناصب السيادية خلو ساحة المرشح من سابقة الخضوع للمسائلة الجنائية الدولية أو وضع اسمه ضمن لائحة العقوبات من قبل مجلس الأمس حسب قرار مجلس الأمن2174. هذا على الرغم من أن المسودتين قد تدراكتا جزئيا الجانب الحقوقي المغفل ولكنهما لم تلقيا بالا لمناقشة آلية تفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة وتقصي الحقائق وتوثيقها ومن ثم لم تقترحا أي من المسودتين آلية تطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان لتمكنها من استيفاء هذا الجانب ولا تغيير قانون العدالة الانتقالية المعيب.

إن من ينظر في سلوك المجتمع الدولي تجاه تسوية الأزمة الليبية يستخلص أنه

سلوك يعتريه أكثر من خلل. فأولا من الملاحظ أن المجتمع الدولي يستنسخ تجارب سابقة دون استلهام العبر والدروس المستفادة. ثانيا من الملاحظ أنه يعتمد نهجا تجزيئيا يفتقر إلى نظرة كلية. كما يغلب على مقاربته الارتجال والافتقار إلى نظرة مستقبلية بعيدة المدى تأخذ في الحسبان معظم السيناريوهات المحتملة.

قد يتضمن أي فض نزاع تسوية سياسية. لكن أي تسوية تفتقر إلى ميثاق وطني بثوابت وطنية وعدالة انتقالية وتصالحية وخطة رصينة لنزع للسلاح وتفكيك للكتائب المسلحة وإعادة دمج المسلحين بآليات محددة وعلمية، لن يكون إلا سلاما هشا بلا دعائم تضمن استقراره.

باختصار فإن الثمرة الواقعية الوحيدة لهذا الاتفاق هي أنه قد يُفضي إلى حلحلة جزيئة تسمح للجميع بالتقاط الأنفاس ورفع المعاناة ولو جزيئا عن كاهل الشعب المستنزف. وهذا كله يعني هذا أن جوهر هذا الاتفاق السياسي ليس الوصول إلى تسوية نهائية تؤدي إلى فض النزاع فضا نهائيا بل هي تسوية مؤقتة تُرحل الكثير من عناصر النزاع للمستقبل.

لقد قيل إن الاتفاق السياسي ليس سوى رجوع إلى المربع الأول. وقد يكون في هذا القول بعضٌ من الصواب. على أية حال فإنه عندما يكون السيناريو الوحيد المتاح هو الحرب الأهلية والدولة الفاشلة فإنه الرجوع إلى المربع الأول أفضل من السقوط في الهاوية.

❖ ❖ ❖